



سفيرة د. مشيرة محمود خطاب

<http://www.moushirakhattab.com>
email: moushira@e-khattab.com

- مشيرة خطاب عقب تخرجها بمرتبة الشرف تدرجت في السلك الدبلوماسي من ملحق إلى سفير ممتاز ومساعد لوزير الخارجية للعلاقات الثقافية الدولية ومع مطلع الالفية الجديدة تفرغت لقضايا التنمية وحقوق الإنسان- وشغلت منصب وزيرة الدولة للأسرة والسكان (2009-2011). مرشحة مصر والاتحاد الافريقي لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام ٢٠١٧. هي خبيرة دولية يشهد لها في مجالات الدبلوماسية والتفاوض وبناء التحالفات وlobbying وفي التنمية البشرية وحقوق الإنسان يشهد لها بالقدرة على الإنجاز وبناء توافق الآراء، وتحظى بمصداقية واحترام كبير على الصعيدين الوطني والدولي. وتتمتع برصيد إنجازات متميز من العمل بالتعاون مع شركاء كثر بما في ذلك مجموعة الدول المانحة. لعبت دور نشط كامرأة

مسلمة لدعم مشاركة الدول العربية الإسلامية في الحركة العالمية لحقوق الإنسان. ومن أبرز هذه الجهود هو مؤتمر نظمته في القاهرة في نوفمبر 2009 بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي يتناول القضايا التي تنسب زورا الى الشريعة الإسلامية وتبرر الثقافة التمييزية. الوثيقة الختامية تمثل قفزة إلى الأمام.

- هي عضو مجلس أمناء المجلس الأعلى للثقافة بمصر، ومجلس أمناء المتحف المصري للحضارة، وعضو اللجنة الوطنية لإدارة المواقع المصرية المدرجة على قوائم منظمة اليونسكو للتراث العالمي. وعضو مجلس إدارة أصدقاء متحف قصر المنيل، كما انها محاضر بمعهد الدراسات الدبلوماسية والفنصلية التابع لوزارة الخارجية المصرية. وعضو الهيئة الاستشارية للهيئة الدولية للدفاع عن الأطفال Defense for Children International ومقرها جنيف وعضو الهيئة الاستشارية للشعبة المصرية لمنظمة " ENACTUS لتمكين شباب الجامعات من مساعدة المجتمعات الفقيرة. وهي عضو جمعية أصدقاء الاوبرا المصرية، والروتاري الدولي.

عملت سفيرة لبلادها لدى جمهوريتي التشيك والسلوفاك (1992-1994) وأول سفيرة لدى جمهورية جنوب أفريقيا (1994-1999). شغلت منصب الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة وهو الجهة الوطنية الأعلى المعنية بتنسيق ورصد واقتراح العمل الوطني من اجل الأطفال والأمهات (1999-2009). برهنت على تمتعها برؤية عصرية والقدرة على الإنجاز علي ارض الواقع، وشجاعة في الدفاع عن مواقفها خاصة تلك المتعلقة بخلق ثقافة داعمة لحقوق الانسان وبصفة خاصة الفئات المهمشة، وفي مقدمتها الحق في الحصول على اعلى مستوى ممكن من التعليم والصحة والحماية من العنف،، والحق في حرية التعبير، والمشاركة في الحياة الثقافية، والانتفاع بمزايا التقدم العلمي وتطبيقاته، والقضاء على ممارسات ضارة تنسب زورا الى الثقافة العربية. قادت مجموعات عمل وكوادر بشرية يقدر عددها بالآلاف بأسلوب علمي منسق ويشهد لها بكفاءة عالية في إدارة وتنسيق الموارد البشرية، وبناء توافق في الرؤى وتحقيق الأهداف المخطط لها.

عملت لمدة ثمان سنوات ، كخبيرة، ومقرر، ونائبة رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهي احدى لجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بجنيف ونجحت في المساهمة الفاعلة في سحب تحفظات مصر على اتفاقية حقوق الطفل عام 2003 رغم حساسية القضية بسبب التعلل بمخالفة المواد موضع التحفظ للشريعة الإسلامية. وقد ساعد ذلك عدد كبير من الدول العربية والإسلامية علي سحب تحفظاتها.

وتحظى خطاب برصيد من الإنجازات الملموسة في مجالات عدة، وفي المقدمة هذه الإنجازات قضايا حقوق الأطفال والنساء باعتبارها شرط لتحقيق التنمية البشرية. وفي ديسمبر 2013 تم اختيار مشيرة

خطاب وجاء ترتيبها الثالثة ضمن أعظم خمس ناشطات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. http://www.yourmiddleeast.com/columns/article/5-great-female-human-rights-activists-in-mena_20096 وهي عضو المجلس المصري للشئون الخارجية ومؤسس ورئيسة "مجموعة المرأة المصرية في السياسة الخارجية". كما تم اختيارها كخبيرة وعضو هيئة تدريس ومنتور في برنامج " المرأة في الخدمة العامة" الذي أسسته وزيرة الخارجية الأمريكية ويتم تنفيذه بالتعاون بين وزارة الخارجية الأمريكية وسبع جامعات للنساء في الولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف البرنامج الى تمكين القيادات البارزة من النساء في مختلف أنحاء العالم. كما اختيرت عضو في مجلس الإدارة الدولي لمجموعة المرأة في الدبلوماسية التي أسستها وزيرة الخارجية الإيطالية(2013).

- أستاذ زائر في حقوق الإنسان وقضايا النوع - جامعة بيروجيا للأجانب - إيطاليا (٢٠١١ - ٢٠١٦).
- أكاديمي زائر في مجال السياسات العامة بمركز ودروو ولسون الدولي للدارسين Woodrow Wilson International Center for scholars-Washington DC - واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية (2012) ولها عدة مقالات منشورة بموقع المركز (<http://www.wilsoncenter.org>)
- أستاذ زائر ومحاضر عن السياسة الخارجية المصرية والعلاقات الدولية وحقوق الإنسان وقضايا النوع - جامعة مصر للتكنولوجيا والعلوم(2011).
- رأت اللجنة الحكومية المؤقتة للخبراء والمكلفة بوضع دليل عدالة الأطفال الضحايا والشهود على الجريمة UN Guidelines on Justice Matters for Children Witnesses and Victims of Crimes. والتي صدر بها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC resolution 2005/20 of 22 July 2005) وقد لعبت دورا مشهودا له في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة.
- نائب رئيس المكتب الدولي لحقوق الطفل-مونتريال كندا-(2005 - 2011).
- عضو مجلس القيادات النسائية لمكافحة الإتجار في البشر بما في ذلك الأطفال-UNGIFT مكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة والمخدرات-فيينا 2008.
- نائب رئيس مؤسسة أفلاطون الدولية للتعليم المالي والاجتماعي للأطفال-أمستردام - 2008 - (2011).

وكانت عضوا في:

- مجلس إدارة ونائب رئيس المنظمة الدولية لخطوط نجدة الأطفال أمستردام - هولندا (2003 - 2009).
- اللجنة المنظمة للمؤتمر العالمي السادس لمنظمة الصحة العالمية من أجل تعزيز الصحة في تايلاند - 2005.
- مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ورئيسة لجنة الأسرة والطفل (2000 - 2009) - مصر.
- مجلس إدارة الاتحاد المصري للجمعيات الأهلية.
- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي - مصر.
- مجلس إدارة مرفق تنظيم الكهرباء والطاقة ممثلة للمستهلك (2002 - 2009).
- مجلس إدارة مؤسسة فودافون للتنمية الاجتماعية - (2002 - 2009) - مصر.
- جمعية الموظفين الدوليين (افيكس) مصر.

التعليم

- درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية في القانون الدولي الإنساني (التدابير العامة لتنفيذ حقوق الطفل).
- درجة الماجستير من جامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية " قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتحاد من اجل السلام-دراسة تحليلية".
- درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف من جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية. - مصر.

الأوسمة

- وسام فارس الصليب الأعظم من رئيس الجمهورية الإيطالية 2010.
- وسام كومنداتوري الجمهورية من رئيس الجمهورية الإيطالية 2007.
- وسام الرجاء الصالح من رئيس جمهورية جنوب إفريقيا 1999.
- الجائزة الدولية للشجاعة عام 2007، الجائزة تقدمها وزارة الخارجية الامريكية
- جائزة فاطمة الفهرية - تونس ٢٠١٧
- جائزة الإنسانية العالمية من جمعية الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو ٢٠١٨

السجل الوطني

تتميز السفيرة مشيرة خطاب بقدرتها على الإنجاز وكفاءتها في قيادة الموارد البشرية كبيرة العدد وبناء توافق في الآراء حول القضايا الحرجة، تعمل دائما بالمشاركة مع المجتمع المدني ومجموعة الدول المانحة. وجميع إنجازاتها في مجال التنمية البشرية المستدامة تمت على مستوى القاعدة الشعبية. كما أحدثت نقلة نوعية ثقافية ساعدت على النهوض القضايا المرتبطة بالتعليم والثقافة وبحقوق النساء والأطفال وذلك بالتعاون مع العديد من الجهات المعنية الوطنية والدولية مثل وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة. وقد نجحت في حشد التمويل تجاه تنفيذ غالبية المشروعات التي نفذتها. وكان لجهودها الدؤوبة وشفافية الأداء ونهجها التشاركي أكبر الأثر في تحفيز مشاركة غير مسبوقه من مجتمع الدول المانحة ومنظمات الأمم المتحدة. وقد شهدت فترة قيادتها لكل من المجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة الاسرة والسكان تحولا جوهريا في المركز الدولي لهذه المؤسسات وفي الثقة والمصداقية التي تمتعت بها علي المستوى الوطني.

بعض الأمثلة على هذه الأنشطة ما يلي:

التعليم والثقافة:

- وضعت التعليم والثقافة ضمن أولوياتها باعتبارها معطيات لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. وقادت ونسقت وأخذت المبادرة وشاركت في مبادرات وبرامج عديدة لإصلاح التعليم والارتقاء بجودته خاصة المقدم الى الفقراء والمهمشين والقضاء على أسباب التسرب. وكان التعليم قاسما مشتركا أعظم في كافة القضايا التي تصدت لها. واعتمدت جهودها على خلق ثقافة داعمة للاعتراف بحق كل مواطن في الحصول على اعلى مستوى ممكن من التعليم يسلمه بالمهارات الحياتية التي تؤهله للمشاركة في مجتمع ديمقراطي حر يدعم التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والاجناس والمجموعات العرقية والدينية. نفذت العديد من المبادرات المدرسية التي تدعم الحق في حرية التعبير والمشاركة في الحياة الثقافية والانتفاع بمزايا التقدم العلمي وتطبيقاته والحماية من آثاره الضارة.

- من اهم إنجازاتها ، اصلاح الاطار القانوني المنظم لحقوق الطفل والام (القانون 2008/126) وضع الدولة تحت التزام قانوني لضمان حقوق جميع الأطفال والامهات بدون أي تمييز وخاصة الفئات المهمشة ، وجعل الحرمان من الحق في التعليم جريمة تستوجب العقاب. ووضع الإصلاح القانوني على الدولة التزاما بكفالة تعليم جيد النوعية للجودة للكافة دون أي تمييز. وكفل مواءمة أهداف التعليم ما قبل الجامعي مع اتفاقية حقوق الطفل لتشمل، ضمن قضايا أخري، الكرامة والتسامح، والاخاء وتحقيق السلام، والحقوق الثقافية، والتضامن، واحترام حقوق الإنسان والحريات، واحترام الآخر، والمساواة وعدم التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو الأصل أو الوضع

- الاجتماعي أو الإعاقة أو أي أسباب أخرى. أصبح القانون يعتبر الطفل في خطر إذا ما حرم من التعليم. ويلزم الدولة لإزالة كافة المعوقات لإنفاذ هذا الحق. ويجرم القانون أيضا استخدام نتائج البحث العلمي والاكتشافات وأجهزة الكمبيوتر والإنترنت أو الرسوم المتحركة في ارتكاب أو التحريض على استغلال الأطفال في الدعارة أو المواد الإباحية. كما كفل حقوق الأطفال من الأمهات السجينات في التعليم والزم الدولة بإنشاء دار حضانة في كل سجن للإناث (القانون 2008/126).
- في إطار مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "التعليم للجميع" (داكار، 2000)، اضطلعت خطاب بدور قيادي ومحوري في تنفيذ "مبادرة تعليم البنات" في مصر. تستهدف المبادرة البنات المتسربات من التعليم من سن 6 إلى 13 عام، وتهدف إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي من حيث الالتحاق ومواصلة التعليم والمساواة في المشاركة والانجاز، والقضاء على التحيز الثقافي والقائم على الجنس والتمييز في نظام التعليم، وكذلك القضاء على الموروثات الثقافية المتأصلة التي تحد من الطلب على تعليم البنات مع التركيز على ضمان حصول البنات على تعليم أساسي جيد على قدم المساواة والنجاح فيه. وعملت المبادرة على مستوى القاعدة الشعبية في عشر محافظات من المناطق المحرومة لغرس ثقافة أن التعليم هو الشرط المسبق لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والارتقاء بالمجتمعات من خلال تمكين النساء. المبادرة هي شراكة تعاونية من داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. ولعبت المشاركة المجتمعية من خلال فرق العمل التطوعية المحلية واللجنة التعليمية دورا فعالا في التغلب على العديد من العقبات. فأصبحت مصر دولة رائدة في تنفيذ مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لتعليم البنات - استشهدت بها اليونسكو ووثقتها منظمة اليونيسيف وافردت لها مطبوعة خاصة.
 - قامت بتعبئة المجتمع من أجل تعليم البنات. فتم صياغة خطة العمل الوطنية الخمسية، لأول مرة على مستوى القاعدة الشعبية، بأسلوب تشاركي وانبثق منها سبع خطط عمل تعكس الفرص والتحديات المحلية. ومن خلال جهد هادف ومنسق، لعبت دورا رئيسيا في رفع الوعي بحق الفتاة في التعليم، ونجحت في حشد وتنسيق الجهود وتم إنشاء أكثر من 2200 مدرسة صديقة للبنات (2006-2009) توفر التعلم النشط رفيع الجودة لآلاف من البنات الأكثر تهميشا دون استبعاد الأولاد في المحافظات التي تسجل أعلى فجوة بين الجنسين. تتمحور المبادرة حول خمسة برامج: (1) استكمال قاعدة بيانات مصنفة حسب النوع والموقع الجغرافي وسائر الأسباب المحتملة للاستبعاد والتمييز، (2) تعبئة المجتمع المحلي والمشاركة، (3) التخفيف من حدة الفقر، (4) بناء المدارس (5) الرصد والتقييم. من أهم إنجازات مبادرة تعليم البنات هو رفع الوعي بأهمية التعليم وغرس ثقافة المشاركة المجتمعية، والتنسيق، وعدم التمييز والتعلم النشط، والتخطيط من القاعدة إلى أعلى، ورصد عوامل النجاح والفشل. كما ركزت على بناء قدرات المجتمع المدني كشريك. ومن إنجازات المبادرة تم في فبراير 2008، توقيع بروتوكول مع وزارة التربية والتعليم لتعميم منهجية التعلم النشط

المتبعة في مبادرة تعليم البنات في المدارس العامة. كما تم إصدار قرار وزاري لرفع القيد على السن بالنسبة للمتسربات من الإناث لتمكينهم من العودة إلى المدرسة. وإنشأت وزارة التربية والتعليم وحدة لمكافحة التسرب من المدارس ووحدة للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية.

- قامت بتنظيم دورات تدريبية سنوية منتظمة لمحو أمية الكبار وذلك في جميع المحافظات. وجاء اهتمام هذه البرامج بالجانب الثقافي مماثلاً ان لم يتفوق على الاهتمام بالقضاء على الأمية الأبجدية والحسابية. فقد تم التركيز على المهارات الحياتية ونشر ثقافة التسامح الديني والثقافي، والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. وقد تم تنظيم برامج خاصة للنساء بهدف مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز الثقافي القائم على نوع الجنس مثل ختان الإناث والإتجار بالبشر والزواج المبكر. استفاد مئات الآلاف من الرجال والنساء من برامج محو الأمية. (1999-2011).

- كانت لها الريادة في تنفيذ برامج خاصة بشأن صحة المراهقين في المدارس الثانوية وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNPFA. نجحت تلك البرامج في رفع وعي الطلاب والمعلمين وسائر المهنيين العاملين بالمدارس بالحقوق الإيجابية باعتبارها مكون إضافي للأنشطة خارج المناهج الدراسية. كما نجحت ليس فقط في التخفيف من المقاومة الثقافية بل ونشر ثقافة تؤمن بأهمية تعليم المراهقين حقوقهم الصحية والإيجابية بالمدارس.

- وبالتعاون مع الشركاء في التنمية، قامت بتنظيم الدورات التدريبية وبرامج بناء القدرات لمئات من أولياء الأمور، مديري المدارس والمعلمين، والمهنيين. كان في مقدمة اهداف هذه الدورات القضاء على الأسباب الثقافية والاقتصادية للتسرب من التعليم، فاهتمت بالتدريب على التعلم النشط مثلما اهتمت بقضايا حقوق الانسان ومنهم حقوق المراهقين والنساء والاطفال، قضايا السكان والصحة الإنجابية، والبيئة، والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة تعاطي المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والزواج المبكر وختان الإناث. ونجحت هذه البرامج في معالجة أسباب المقاومة الثقافية لتناول هذه القضايا . وكان الحق في الترويح والفن والرياضة مكوناً محورياً في هذه الدورات التدريبية.

- أطلقت برنامجاً، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لزيادة الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي والارتقاء بجودته.

- وفي مجال تنمية الطفولة المبكرة بادرت بإجراء دراسة توضح وضعية دور الحضانة وأوجه القصور وإعداد معايير الجودة الشاملة بمؤسسات الطفولة المبكرة وإعداد دورات تدريبية لمعلمات الحضانات وإعداد الكوادر والتدريب على استخدام معايير الجودة الشاملة.

- وضعت **التعليم الاجتماعي والمالي** للأطفال ضمن أولوياتها حيث تم التعاون مع "مؤسسة التعليم المالي والاجتماعي للأطفال" (أمستردام). استفاد من هذا البرنامج حتى عام 2011 أكثر من مائة ألف طفل مصري من مختلف المدارس.
- قادت دراسة عن التمرر **والعنف المدرسي** وصياغة استراتيجية وطنية لحماية أطفال المدارس **من العنف**.
- اخذت المبادرة بإجراء مسح عن تطلعات الشباب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. ساعد المسح في إعداد برنامج عن **التربية المدنية للشباب**. كانت هناك مبادرات أخرى تضمنت تنشيط المشاركة الفعالة للشباب وحققهم في الحصول على المعلومات من أجل القضاء على عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة العامة وتخفيف الآثار السلبية لأسلوب التلقين في المدارس الحكومية. ونفذت هذه الأنشطة بالتعاون مع الجامعات والمدارس ومؤسسات التعليم والجمعيات الأهلية.
- واستمررا لجهودها في مجال اصلاح التعليم، قادت ونسقت العديد من الجهود الوطنية لمكافحة **التسرب من التعليم** والذي يغذي سوق عمل الأطفال وأطفال الشوارع. وشمل ذلك: (1) تحسين نوعية التعليم، (2) إزالة التكلفة المادية والحوجز الخفية التي تؤدي إلى التسرب، (3) تخفيض عدد الطلاب في الفصول الدراسية، (4) بناء قدرات المدرسين والمهنيين العاملين في مجال التعليم، و(5) زيادة أوقات الفراغ والأنشطة الثقافية والرياضية والأنشطة الترفيهية، (6) رفع مستوى الوعي لحماية البيئة وإدارة النفايات الصلبة.
- ومن خلال التعاون مع وزارة الاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومجلس السكان، نفذت برنامجا يتيح تكنولوجيا المعلومات للأطفال المهمشين في المناطق الريفية والفقيرة. البرنامج يهدف أيضا إلى حماية الأطفال من الإتجار والاستغلال الجنسي عبر الإنترنت.
- وتعد مشاركة الشباب محورا هاما في عمل مشيرة خطاب، فقد أنشأت شبكة للتواصل مع طالبات **وطلبة المدارس والجامعات**. كان من اهداف الشبكة رفع الوعي بأهمية وفائدة مشاركة الشباب في الحياة العامة وفي اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم. كانت الشبكة تدار بمعرفة الشباب ولذا حظيت بإقبال كبير منهم وساعدت في كشف كثير من المشاكل ورؤية الشباب للحلول، وكانت توصيات الشباب ترفع الى الجهات المعنية. واحتل الجانب الثقافي مكونا هاما من نقاش الشباب.
- احتلت قضايا الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة جانبا كبيرا من إنجازاتها وقامت بتنسيق وتنفيذ عدة برامج لإعادة تأهيل الأطفال العاملين وأطفال الشوارع وإعادة إدماجهم مرة أخرى في التعليم، مع العمل على إزالة المعوقات الإدارية والمالية. قام البرنامج برفع قدرات الأطفال من خلال التعليم والتدريب المهني، وبرامج التربية الخاصة، والتربية الفنية والمدنية والثقافية.

• وضعت التعليم للأطفال اللاجئين ضمن أولوياتها واعتبرته محورا لضمان حقوقهم، حيث قدمت الأنشطة التعليمية والثقافية والترفيهية للأطفال اللاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وتضمن البرنامج: (1) التحاق اللاجئين الناطقين باللغة العربية في المدارس الحكومية حيثما كان ذلك ممكنا، (2) إعداد برامج محو الأمية وإنشاء المدارس ودور الحضانة والخدمات الصحية دون أي تكاليف خفية، (3) تدريب المعلمين ورفع الوعي حول قضايا منها فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والأمراض المعدية والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، والممارسات التقليدية الضارة مثل العنف الاسرى ، ختان الإناث وزواج الأطفال، (4) زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام.

• قادت تنفيذ برنامج "الأطفال في خطر" بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي استهدف حماية وتمكين الأطفال المعرضين للخطر من مختلف المحافظات ومنهم الأطفال المحرومين من التعليم وأطفال الشوارع والأطفال العاملين وذوي الاعاقات. وقد دعم البرنامج مبادرة تعليم البنات من خلال إعداد أدلة عمل ترتقي بجودة التعليم الابتدائي، وتحسين المناهج الدراسية وتعميم التربية المدنية، وتم إعداد كتيبات التدريب والمراقبة والمتابعة وتدريب المعلمين وبناء العديد من المدارس الصديقة للفتيات في المناطق المحرومة. ساهم البرنامج في تحسين حياة الألاف من الأطفال وأسرههم ويعتبره الاتحاد الأوروبي من انجح برامج التنمية البشرية التي نفذها في مصر.

2- من اهم مبادراتها وانجازاتها عملية إصلاح قانوني واسع المدى، هو الأول الذي يعتمد منهجية حقوق الانسان في مصر. وشمل ذلك جهود حثيثة تفاوضية وبناء تحالفات lobbying على مستويات متعددة. وأسفرت تلك الجهود عن صدور القانون رقم 2008/126 الذي أشتمل على تعديل ثلاثة قوانين لتكون أكثر موائمة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان، فقد تم تعديل قانون العقوبات المصري لحظر ختان الإناث وبيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، والاعتداء الجنسي، والإتجار في البشر، وأيضا قانون الأحوال المدنية الذي رفع الحد الأدنى لسن زواج الاناث إلى 18 سنة مع وضع أحكام لمعاقبة المخالفين. امتدت عملية الإصلاح القانوني لأكثر من 5 سنوات من العمل المجتمعي على مستوى القاعدة الشعبية لرفع الوعي بالحاجة للإصلاح. تبع ذلك رفع الوعي بين صانعي القرار والبرلمانيين والإعلاميين وقادة الرأي. هذه العملية التشاركية كانت بمثابة حماية للقانون ضد محاولات لاحقة في عام 2012 لخفض الحد الأدنى لسن الزواج ومحاوله الغاء تجريم ختان الإناث وقادت منظمات المجتمع المدني حملة لحماية هذه الإنجازات القانونية.

قادت جهد تشاركي واسع اعدت من خلاله مشروع قانون متكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. المشروع توائم مع "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم".

- كونت لجنة الاخلاقيات والقيم الثقافية، ضمت ممثلين عن الكنيسة والأزهر ومفتى الجمهورية، وقادة الرأي والإعلاميين، والجامعات، وممثلي المجتمع المدني وكذلك وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى. واستهدفت اللجنة معالجة التمييز على أساس الدين أو الجنس، وبعض الممارسات التقليدية الخاطئة ونشر ثقافة تقوم على قيم احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقامت بمراجعة المناهج المدرسية للمرحلة الابتدائية بهدف إزالة كافة أشكال التمييز والتحيز والتعامل الواردة في الكتب المدرسية وفي طرق التدريس.

القضايا الثقافية:

- 1- نظمت المئات من البرامج واللقاءات للتوعية بالقضايا الثقافية وما يعترضها من تحديات. فقد نظمت لقاءات جماهيرية مثلما اجتمعت قرى بأكملها لتعلن تخليها عن بعض الممارسات التقليدية الضارة والتي تنسب زورا الى الثقافة مثل عادة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وفي اطار المعسكرات الطلابية التقت دوريا بطلاب المدارس والجامعات للحوار حول قضايا تهمهم. وقد نجحت بفضل قدرتها على التواصل في إيجاد مناخ داعم للتوجهات الثقافية المواتية للتنمية المستدامة والقضاء على عدد من الممارسات الثقافية الضارة.
- 2- من خلال رئاستها للجنة الاسرة والطفل في اتحاد الإذاعة والتلفزيون ساهمت في نشر العديد من القيم الثقافية البناءة ورفع الوعي بمختلف قضايا التنمية البشرية وخططت وأشرفت على تنفيذ برامج تدريبية للعاملين في الاعلام مع التركيز على دعم التخلي عن المفاهيم السلبية للفئات العمرية المختلفة. اللجنة تضم رؤساء قنوات التلفزيون والمحطات الاذاعية والعاملين بمختلف وسائل الاعلام الجماهيري. ومن اهم مهام اللجنة رسم السياسة الإعلامية التي تمس الاسرة.
- 3- ويحسب للسفيرة مشيرة خطاب انها نجحت في حشد التأييد الإعلامي الرسمي والخاص لمساندة قضايا حقوق الفئات المهمشة. وكان من اهم الإنجازات التي حققتها تحول الاعمال الدرامية والبرامج الحوارية لدعم القضايا التي تبنتها، والمثال على ذلك التحول الإيجابي في تناول قضية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال وقضايا أطفال الشوارع وعمالة الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن ضمن الحملات التي قادتها حملة " لا للممارسات الثقافية الضارة (الحرمان من التعليم - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال) والتي حصدت عددا من الجوائز الوطنية والدولية. وحملة كارت احمر لعمالة الأطفال.
- 4- وخططت وأشرفت على تنفيذ العديد من البرامج من خلال الشباب أنفسهم عبر ثلاث محاور: حملات قومية، مبادرات مجتمعية، وبرامج تنفذ من خلال الفنون ووسائل الاعلام وبناء القدرات. كما نظمت العديد من المنافسات والمسابقات لنفس الغرض. وشملت البرامج المجتمعية توعية مباشرة من شخص لآخر.

5- وقامت بتنظيم ندوة سنوية على هامش المهرجان الدولي لسينما الأطفال، تخصص للقضايا الثقافية التي تخص الأسرة وفي مقدمتها الثقافة والتعليم.

6- وبهدف خلق ثقافة مجتمعية مساندة للتقدم، خطت و اشرفت على تنفيذ برنامج "الاعلام الاجتماعي" او " فكر مرة واثنين "والذي يركز على الجانب الثقافي ويحث على القيم الثقافية الإيجابية وتم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من التعاون الإيطالي.

- **اليات الشكاوى:** نجحت في التغلب على الحساسية والمقاومة الثقافية لما كان يعتبر " خصوصية الأسرة"، وكان لها السبق في إنشاء اول خدمة خط نجدة مجانية على المستوى الوطني مدعومة بخدمات للعلاج والتأهيل. أنشأت الخط الأول للأطفال ذوي الإعاقة (2003)، الثاني الأطفال في خطر (2005) الثالث للإرشاد الأسري ومكافحة الزواج المبكر (2009).

- في عام 2006، بادرت بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بإجراء دراسة لعملية وضع موازنة حقوق الطفل المصري، وهي أول موازنة قائمة على الحقوق في المجتمع المصري. سعت الدراسة لرصد حجم الإنفاق العام على الأطفال وتتبعت الدراسة فعالية وكفاءة وكفاية الإنفاق العام. ورصدت السياسات العامة كما يتضح من مخصصات الميزانية. وبحثت أيضا البرامج الحكومية وغير الحكومية. استهدفت هذه الدراسة تقييم مدى وفاء مصر الفعلي لالتزامها طبقا للقانون الإنساني الدولي. كما تعاونت مع نفس الجامعة لإجراء دراسة ترصد خريطة الفقر بين الأطفال.

• قضايا البيئة:

وجهت اهتماما مؤسسيا لقضايا البيئة والارتقاء بها والحفاظ عليها. كانت البداية بتعديل قانوني ينص على الحق في بيئة نظيفة صحية (القانون رقم 2008/126) وامتد ليشمل حملات قومية لرفع الوعي لدى الجماهير بدورها في الارتقاء بالبيئة والحفاظ عليها واهتمت بمشاركة وسائل الاعلام والمجتمع المدني وتم تضمين قضايا البيئة كقاسم مشترك في كافة البرامج ومنها البرامج التي سبق الإشارة اليه. كما نظمت مئات الدورات التدريبية وبرامج رفع قدرات المهنيين والعاملين في المجالات المختلفة. وشملت البرامج البيئية تنظيم العديد من المعسكرات لمئات الآلاف من طلبة المدارس والجامعات وسكان العشوائيات والمناطق المحرومة، واقتترنت التوعية العامة للارتقاء بالبيئة في المناطق المحرومة بمحو الأمية للنساء والفنيات وتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا بتقديم قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

- حملت لواء قضية **القضاء على ختان الإناث**، وتعد جهودها في تغيير ثقافة المجتمع تجاه هذه الممارسة من اهم انجازاتها. فبفضل مثابرتها وتواصلها مع القاعدة الشعبية تحولت

نظره المجتمع الى ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للنساء من عادة مقبولة اجتماعيا الى جريمة يعاقب عليها القانون. وشجعت على إنشاء جماعات ضغط قوية ضد هذه الممارسة على الصعيد الوطني والدولي. وتعاونت تعاونا وثيقا مع الجامعات ومراكز البحوث والمدارس ومؤسسات التعليم شركائها باعتبارهم أصحاب المصلحة الاستراتيجية في جميع الأنشطة التي تستهدف القضاء على ختان الإناث. وفي يونيو 2008، تكللت مساعيها بالنجاح فتم اعتماد القانون 2008/126 بتعديل قانون العقوبات المصري لتجريم هذه الممارسة بغرامة والسجن. قامت أيضا بتشجيع على إنشاء شبكة دولية ضد هذه الممارسة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمات غير الحكومية الأفريقية والإيطالية، وقامت بجهود مشهود لها في دعم البلدان الأفريقية التي تعاني من هذه الممارسة. يرجع نجاحها في محاربة جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للنساء الى قدرتها على التفاوض وخلق توافق ثقافي شعبي. أدت هذه الجهود إلى تراجع كبير في الممارسة داخل مصر وخارجها. ومنحها رئيس جمهورية إيطاليا وسام فارس الصليب الأعظم عام 2010 تقديرا لجهودها في هذا المجال. وسبق ذلك اختيارها للجائزة الدولية للشجاعة عام 2007، الجائزة تقدمها وزارة الخارجية الامريكية¹.

- أسست أول وحدة مصرية لمكافحة الإتجار في الأطفال بالمجلس القومي للطفولة والامومة، وإنشأت مأوى لهؤلاء الضحايا بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، كما وضعت خطة عمل وطنية قائمة على قاعدة بيانات لتدريب المهنيين، وتلقي الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات ورصد التدخل.
- أطلقت حملة وطنية ضد الزواج المبكر، ونجحت في تعديل قانون الأحوال المدنية برفع الحد الأدنى لسن الزواج للإناث إلى 18 عاما. أدى إنفاذ هذا القانون إلى تشجيع المجتمع المدني على الإبلاغ في عام واحد عن أكثر من 9600 حالة من حالات الانتهاكات وتقديم الجناة إلى العدالة وذلك بالشراكة مع مكتب النائب العام والمنظمات غير الحكومية (عام 2009).
- قامت بإدارة وتنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع الوطنية بالتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة مثل اليونيسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ والتعاون الإيطالي، والصناديق الهولندية والسويدية والسويسرية للتنمية. من هذه المشروعات إنشاء

¹ The public library of US diplomacy

"مرصد حقوق الطفل" يعمل كآلية لجمع المعلومات والرصد، وذلك بالتعاون مع الجامعات والباحثين والمدارس، وبدعم من اليونيسيف والتعاون الإيطالي.

- طوال مشوارها المهني، نجحت السفيرة مشيرة خطاب في إقامة شراكات قوية مع القطاع الخاص، ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات بما في ذلك مع الشركات متعددة الجنسيات لتحسين البيئة في المناطق المهمشة، وبناء المدارس للفتيات الفقيرات، و دعم ضحايا الإتجار، وأطفال الشوارع ذوي الاعاقة. في عام 2013 اختيرت عضوا في لجنة تحكيم Arc Vision جائزة مصر "المرأة والعمارة" السنوية، وهي مسابقة دولية حول تمكين المرأة والتنمية المستدامة التي نظمتها مجموعة إيتالشيمنتي.
- عملها الدؤوب في الدفاع عن حقوق المهمشين حقق نجاحا كبيرا ونقلة ثقافية مهمة في النظر الى هذه القضايا باعتبارها خرقا لحقوقهم وليست منة او احسانا، كما ساعدت على وضعها في مقدمة النقاش العام.

الخبرة الدولية

- اكتسبت خبرة كبيرة من خلال عملها في السلك الدبلوماسي المصري سواء كانت الدبلوماسية متعددة الأطراف أو الثنائية، مكنتها من التفاعل النشط على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. لديها خبرة كبيرة بعمل المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة حيث بدأت مشوارها الوظيفي ملحقة بوفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بنيويورك مكلفة باللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة) للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، ثم انتقلت الى العمل بسفارة مصر في فيينا حيث عهد اليها ضمن اختصاصات أخرى بملف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ابان عضوية مصر في المجلس التنفيذي. وعملت بإدارة الهيئات الدولية بديوان عام وزارة الخارجية وشاركت في العديد من الاجتماعات بالأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ورأست وفد بلادها للعديد من هذه المؤتمرات والاجتماعات. كما تشارك بصفتها خبيرة مستقلة في العديد من الاجتماعات الدولية.

خبير لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (2002-2010)

- خلال ثماني سنوات، وهي مدة عملها كخبير، ومقرر، ثم نائب رئيس لجنة حقوق الطفل استطاعت أن تتجز الكثير منه ما يلي:

- ساعدها الجمع بين موقعها في كل من لجنة حقوق الطفل والمجلس القومي للطفولة والأمومة على أن تثري عملها في كلا الموقعين، حيثأ أضاف عملها في اللجنة بعدا دوليا مكنها من مواثمة التشريعات والسياسات والبرامج المصرية مع المعايير الدولية. ومن جهة أخرى، مكنها عملها على ارض الواقع من نقل الصورة الواقعية للجنة الدولية، وقد نجحت في الترويج للمعايير الدولية، ليس فقط في مصر أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل وعلى المستوى العالمي وذلك من خلال مشاركتها في فعاليات مهمة في مختلف انحاء العالم.
- قامت بتمثيل اللجنة في اجتماعات عديدة منها تلك المتعلقة بإصلاح نظام اللجان التعاقدية (اللجان التي انشأت بموجب معاهدات الأمم المتحدة) -برلين (يوليو 2007)، جامعة نوتتجهام، المملكة المتحدة (يناير 2006)، والاجتماعات المشتركة بين لجان الأمم المتحدة لحقوق الانسان - جنيف (يونيو 2006)، مالبون، ليختشتاين وبرلين، ألمانيا (2003 و 2006)
- شاركت في صياغة التعليقات العامة للجنة حقوق الطفل.
- عضو الفريق الاستشاري للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، وشاركت في صياغة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لحماية الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية.
- قامت برئاسة وإدارة وتنسيق عملية اعداد تقرير مصر الدوري الثالث والرابع إلى لجنة حقوق الطفل (2007)(CRC/C/EGY/3-4)، وكذلك صياغة الإجابات علي تساؤلات اللجنة بشأن القضايا المختلفة (2011)، كما قامت بتوجيه الوفد الرسمي المصري المسافر لمناقشة التقرير مصر في يونيو 2011. وقد عكست الملاحظات الختامية للجنة الاشادة بالتقدم المحرز خلال فترة التقرير والذي يتزامن مع فترة عملها كأميناً عاماً للمجلس القومي للطفولة والأمومة. (CRC/C/OPSC/EGY/CO/1)
- كان لها دورا نشطا وإيجابيا في إطار دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال بما في ذلك ما يلي :
 - بوصفها عضوا في لجنة حقوق الطفل، ساهمت بفاعلية في تحديد مسار الدراسة حيث أوصت، منذ البداية أن تقوم هذه الدراسة على اساس تشاركي يستند الى أرض الواقع من خلال إشراك مختلف المناطق ذات الصلة. وقد أدى هذا التوجه إلى عقد عدة مؤتمرات تشاورية إقليمية مما أضفي على هذه الدراسة صبغة فريدة من نوعها، وحافظت بذلك على دور مصر الريادي في هذا المجال.
 - ترأست اللجنة التوجيهية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واللجنة الوطنية المصرية بشأن العنف ضد الأطفال (حتى عام 2011).

- استضافت ونظمت ثلاثة مؤتمرات تشاورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن العنف ضد الأطفال (يونيو 2005، مارس عامي 2006 و2007). وكان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبق في عقد مؤتمرا تاليا للمتابعة.
- ترأست المائدة المستديرة التي تلت عرض دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 12 أكتوبر 2006.
- تبنت وأشرفت على قيام مصر بترجمة دراسة العنف ضد الأطفال إلى اللغة العربية كما لعبت دورا فعالا في تعبئة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجامعة الدول العربية حول مسألة العنف ضد الأطفال.
- أرست الوفد المصري الى قمة المرأة الفرنكوفونية عام 2000

اخذت المبادرة بإجراء العديد من الدراسات والمسوح القومية بهدف كشف الواقع وتوجيه السياسات للتعامل مع هذا الواقع ومن هذه الدراسات

- الاستراتيجية القومية لتمكين الأسرة (2011)
- دراسة موازنة حقوق الطفل المصري (2006)
- خطة العمل الوطنية لوقف العنف ضد الأطفال (2006)
- خطة العمل الخمسية بالتوافق مع وثيقة عالم جدير بالأطفال (2005)
- الاستراتيجية القومية لحماية النشء من المخدرات (2005)
- الاستراتيجية القومية للقضاء على عمل الأطفال وخطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية (2005)
- الاستراتيجية القومية لحماية وتأهيل ودمج أطفال الشوارع (2003)
- الخطة القومية لتعليم البنات والخطط التفصيلية لسبع محافظات في صعيد مصر (2002)
- المسح القومي لظاهرة عمل الأطفال في مصر (2002)
- دراسة اليونسيف العالمية بشأن فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم والتنفيذ في مصر، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 2008.
- المسح القومي لأطفال الشوارع 2009

مراجعة والتعقيب على عدد من الدراسات منها:

- "عرض موجز لحالة بعض الدول: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب وتونس"، صادرة عن المكتب الدولي لحقوق الطفل، مونتريال 2007.

- شاركت ضمن فريق مراجعة تقرير التنمية البشرية في مصر، 2001 وتقرير التنمية البشرية لمحافظة مصر، 2002.
- لها العديد من الأبحاث واوراق العمل والمقالات التي يمكن الاطلاع علي بعضها من خلال الرابط التالي: <http://www.wilsoncenter.org> - <http://www.moushirakhattab.com>